الأمم المتحدة

A/C.5/59/SR.4

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr.: General
1 December 2004
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد إيلجي (نائب الرئيس) . . . . . (الجمهورية العربية السورية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كوزنيتسوف

المحتويات

البند ١١٣ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية

البند ١٥٥ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-53966 (A)

0453966

في غياب الرئيس، تولى الرئاسة السيد إيلجي (الجمهورية العربية السورية).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١١٣ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع) (A/C.5/59/L.2)

مشروع القرار A/C.5/59/L.2

١ - **السيدة أوسودي** (ليبريا): قالت إن وفدها يود تقديم طلب استثناء بموجب المادة ١٩ من الميثاق. فبسبب عدم تمكن بلده من سداد التزاماته، حرم من الحق في التصويت. وأشارت الممثلة إلى أن الحالة التي أدى إليها الصراع الطويل الأمد ازدادت سوءا في السنوات الأخيرة نتيجة للجزاءات الاقتصادية. وقد تعهدت الحكومة الانتقالية الجديدة ببذل قصارى جهدها من أجل كفالة استمرارية البلد والتعاون مع المؤسسات المالية التي يدين لها البلد بقروض. كما اقترحت الحكومة خطة لسداد الاشتراكات المستحقة للأمم المتحدة، آملة في أن يتم قبول هذه الخطة على نحو يتيح للبلد استعادة مكانته في المجتمع الدولي. وأعربت المتكلمة عن رغبة بلدها في المشاركة بصورة بناءة في أعمال المنظمة، ملتمسة أن يستعيد بلدها حق التصويت للدورة التاسعة والخمسين. ووعدت بأن يزود وفدها لجنة الاشتراكات بالمعلومات الأساسية التي تحتاج إليها اللجنة وأن يضع في أقصر مهلة ممكنة خطة للتسديد متعددة السنوات.

٢ - **السيد مازمدار** (الهند): قال إن حالة ليبريا تستدعي اتخاذ تدابير ملحة. فلما كانت ١٠ دول أخرى، تلتها مؤخرا جورجيا، قدمت عبر القنوات الرسمية طلبات حظيت جميعها بالموافقة، فمن البديهي أن يحظى الطلب الليبري بالموافقة نفسها. وتتوافر لدى الأمم المتحدة معلومات أساسية من مصادر مباشرة عن الحالة في هذا البلد وبالتالي لا يمكنها رفض تلبية هذا الطلب.

٣ - **السيد ستوفر** (الولايات المتحدة الأمريكية): شاطر ممثل الهند رأيه، وأبدى تأييده الأكيد للطلب الذي قدمته ليبريا، مشيرا إلى أن هذا البلد مر مؤخرا بمرحلة صعبة، ومنوها في الوقت نفسه بما أكدته ممثلة ليبريا من أن بلدها سيقدم المعلومات الأساسية اللازمة إلى لجنة الاشتراكات وسيضع خطة للتسديد متعددة السنوات. بيد أنه أعرب عن أسفه لكون ليبريا لم تكن ممثلة في الجلسة الثانية للجنة.

٤ - **السيد علي أحمد** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده يضم صوته إلى صوت كل من ممثلَيْ الهند والولايات المتحدة الأمريكية، مشاطرا الرئيس الرأي في أن ليبريا شهدت حربا أهلية دامية وخضعت لجزاءات بالغة الصرامة. وقال إن من المنطقي أن يواجه هذا البلد صعوبات في سداد اشتراكاته، لا سيما وأنه يشرع حاليا في عملية التعمير.

٥ - **السيد عباس** (باكستان): قال، بتأييد من **السيدة غويكوتشيا** (كوبا) **والسيد راملال** (ترينيداد وتوباغو) **والسيد الأرياني** (اليمن) **والسيدة أودو** (نيجيريا) **والسيدة بارودي** (المغرب)، إن وفده يوافق على منح ليبريا استثناء بموجب المادة ١٩.

٦ - **السيد زيلينراف** (هولندا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، مشيرا إلى البيان الذي أدلى به في الدورة الثانية للجنة. وأعرب عن بالغ قلقه إذ أن بعض الدول الأعضاء لا يراعي الإجراءات أو المُهل التي حددتها الجمعية العامة في قرارها ٢٣٧/٥٤ جيم، مؤكدا، نتيجة لذلك، تعذر التعامل مع جميع البلدان بصورة منصفة. فالدول الأعضاء نفسها حددت هذه القواعد وعليها أن تحترمها. ورأى أنه رغم صعوبة الحالة في ليبريا، كان بإمكان هذا البلد أن يقدم طلبه

ضمن المُهلة المحددة عبر القنوات الرسمية. وقال إنه يتعين على ليبريا أن تدرك أنه إذا أرادت التماس استثناء جديد بموجب المادة ١٩ لفترة السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، يتعين عليها أن تقدم طلبها حسب الأصول إلى لجنة الاشتراكات بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٥ كأقصى مهلة ممكنة.

٧ - **السيد يوسفوف** (الاتحاد الروسي)، قال، بتأييد من **السيد إيدا** (اليابان)، **والسيد مُحيث** (بنغلاديش)، **والسيد سون يودونغ** (الصين)، إن وفده يتفهم المشاكل التي تواجهها ليبريا وهو مدرك تماما للعبء الكبير الملقى على عاتق هذا البلد. وأعرب، في ضوء ذلك، عن رغبته في أن يستجاب للطلب المقدم، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن ثمة إجراءات محددة وضعت في هذا الشأن. وخلص قائلا إن على ليبريا في المستقبل أن تتبع هذه الإجراءات وأن تقدم طلبها إلى لجنة الاشتراكات عبر القنوات الرسمية.

٨ - **السيد وينز** (أوروغواي): قال، بتأييد من **السيد بوليدو ليون** (فنزويلا)، إن وفده يؤيد طلب كل من ليبريا وجورجيا. وأشار إلى أن وفده يوصي، نظرا لعدم وجود اعتراض من أعضاء اللجنة، بإدراج ليبريا، على غرار جورجيا، في قائمة البلدان المشمولة بمشروع القرار A/C.5/59/L.2.

٩ - **السيد الأنصاري** (قطر): قال إن وفده يطلب تعليق الجلسة لفترة قصيرة ريثما يتم استمزاج آراء أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن هذه المسألة.

عُلقت الجلسة الساعة ١٠/٤٠ واستؤنفت الساعة ١٠/٥٠.

١٠ - **السيد الأنصاري** (قطر): قال إنه يرغب، في ضوء التشاور مع أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين، في أن يستجاب لطلب ليبريا.

١١ - **الرئيس**: قال إنه يعتبر، في حال عدم وجود أي اعتراض، أن اللجنة ترغب في إدراج ليبريا في مشروع القرار A/C.5/59/L.2 وتعديل النص وفقا لذلك.

١٢ - **السيد أبليان** (أمين اللجنة): تلا التعديلات التي يجدر إدخالها على نص مشروع القرار. ففي السطر الرابع من الفقرة الأولى من الديباجة، يجدر الاستعاضة عن عبارة ''وبيان صادر عن الممثل الدائم لجورجيا''[٢] بعبارة ''والبيانين الصادرين عن الممثلين الدائمين لجورجيا[٢] وليبريا''[٣] وإضافة حاشية ثالثة إلى أسفل الصفحة (انظر A/C.5/59/SR.4). كذلك، ينبغي، في الفقرتين ٥ و ٦، إضافة تعبير''وليبريا '' بعد كلمة ''جورجيا''. أخيرا، في السطر الأول من الفقرة ٧، ينبغي الاستعاضة عن عبارة ''السماح لجورجيا'' بعبارة ''السماح لجورجيا وليبريا''.

١٣ - **الرئيس**: قال إنه يعتبر، في حال عدم وجود أي اعتراض، أن اللجنة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/C.5/59/L.2/Rev.1 بصيغته المنقحة شفويا، دون طرحه على التصويت.

١٤ - وقد تقرر ذلك.

١٥ - **السيدة أوسودي** (ليبريا): شكرت أعضاء اللجنة على استجابتهم لطلب الاستثناء الذي قدمه وفدها متأخرا، مشيرة إلى أن بلدها كان في الدورتين الحادية والخمسين والثانية والخمسين قدم طلبا مماثلا إلى لجنة الاشتراكات عبر القنوات الرسمية. ولم يتسنَّ لوفدها في عام ٢٠٠٤ القيام بالأمر نفسه لكنها أكدت لأعضاء اللجنة أنه سيقوم في عام ٢٠٠٥ بتزويد لجنة الاشتراكات بالمعلومات الأساسية المطلوبة ضمن المُهلة المحددة.

١٦ - **السيد أداميا** (جورجيا): أعرب لأعضاء اللجنة عن امتنان وفده على ما أبدوه من تفهم. وقال إن الحكومة الجورجية مصممة على احترام التزاماتها بالكامل إزاء المجتمع

الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة. وقال إنها ستراعي بدقة القواعد والإجراءات التي حددتها المنظمة.

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية (A/58/636؛ A/59/290 و A/59/384)

١٧ - **السيدة بولارد** (مديرة شعبة تمويل عمليات حفظ السلام): أعلنت استهلالا أنه سيُعرض على اللجنة خلال الأسبوعين المقبلين ستة تقارير للأمين العام، من بينها أربعة مشاريع ميزانية تغطي السنة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، وبعثة الأمم المتحدة في بوروندي)، ومشروع ميزانية يغطي الفترة الممتدة من ١ أيار/مايو ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي) وتقرير عن الأداء المالي للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية) (A/58/636)، والذي عُلق النظر فيه خلال الدورة الثامنة والخمسين ريثما تقدم البعثة مشروع ميزانيتها للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥. ويتعلق ثلاثة من مشاريع الميزانية الخمسة ببعثات أنشأها مجلس الأمن خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤ في كل من بوروندي وكوت ديفوار وهايتي، فيما تواصل البعثتان الأخريان نشاطهما في كل من سيراليون وتيمور الشرقية بعد أن مدد مجلس الأمن في مطلع العام ولاية كل منهما.

١٨ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وافقت الجمعية على الإذن بالدخول في التزامات تغطي الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ لتزويد عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بالموارد اللازمة لإنشائهما، فضلا عن الإذن بالدخول في التزامات لتغطية احتياجات بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ووافقت الجمعية العامة أيضا على رصد اعتمادات لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتغطية الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون لتغطية السنة المالية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وإذا ما نظرنا إلى مجمل الميزانيات البرنامجية المقترحة المعروضة على اللجنة، رأينا أنها تتشكل من اعتمادات تكميلية يبلغ مجموع قيمتها ٧٥٩,١ مليون دولار سوف تلزم للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وإذا ما أخذنا في الاعتبار مجموع مبلغ الموارد (رصد الاعتمادات والدخول في التزامات) الذي تمت الموافقة عليه في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أي ٣,١ مليار دولار، وجدنا أن المبلغ الإجمالي للميزانية المنقحة لعمليات حفظ السلام للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ يصل إلى ٣,٩ مليار دولار تقريبا، وهذا يشكل زيادة نسبتها ٤٤ في المائة مقارنة بمبلغ ٢,٧ مليار دولار الذي سُجل بالنسبة للسنتين الماليتين ٢٠٠٢/٢٠٠٣ و ٢٠٠٣/٢٠٠٤. وإذا ما أخذنا في الاعتبار القرار ١٥٦٥ (٢٠٠٤) الذي اعتمده مجلس الأمن في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ بشأن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أمكن لنا أن نتوقع أن يزداد مجموع مبلغ الموارد اللازمة للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ من جديد حال تقديم الميزانية المنقحة لهذه البعثة إلى الجمعية العامة. وقد أعطى الأمين العام تعليمات إلى إدارة عمليات حفظ السلام وإلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بإعادة تقييم المهام التي يتوخى أن تقوم بها البعثة في ضوء القيود الجديدة المفروضة، بغية إعادة النظر في المفاهيم الحالية للعمليات في ما يتعلق بعنصري الأفراد العسكريين والشرطة المدنية اللذين ورد وصفهما في

تقريره الخاص الثالث (S/2004/650). وريثما يتم الشروع في عملية إعداد التقييم هذه التي ستتيح للشعبة وضع ميزانية منقحة في مطلع عام ٢٠٠٥، ستستفيد البعثة من الاعتمادات المتاحة لها حاليا للوفاء بولايتها.

١٩ - وأضافت قائلة إن نظر الجمعية العامة في الميزانيات الخمس المذكورة خارج إطار الدورة العادية المقررة لبحث عمليات حفظ السلام سوف يؤدي إلى تأخير تقديم مشاريع ميزانية هذه البعثات للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى منتصف آذار/مارس ٢٠٠٥. وفي ما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتوقع أن يتم تقديم التقديرات المنقحة للميزانية بالنسبة للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ خلال الدورة المستأنفة الأولى للدورة الحالية. نتيجة لذلك، من غير المرجح أن يتسنى تقديم مشروع الميزانية للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ في الوقت المحدد للدورة المستأنفة الثانية في أيار/مايو ٢٠٠٥. وعليه فإنه يلزم النظر في تأمين تمويل مؤقت ريثما يتسنى تقديم تقديرات الميزانية بأكملها إلى الجمعية العامة خلال الجزء الرئيسي من دورتها الستين. وسوف يجري إطلاع اللجنة على تطورات الحالة في ما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسوف تبذل الشعبة قصارى جهدها من أجل تقديم مجمل مشاريع ميزانيات البعثات إلى الهيئات التداولية في أقصر المهل الممكنة.

٢٠ - وفي ما يتعلق بتنفيذ ميزانية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية للسنة المالية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (A/58/636)، أشارت مديرة الشعبة إلى أن الجمعية العامة رصدت اعتمادا بمبلغ ٢٩٢ مليون دولار بموجب قرارها ٢٩٦/٥٦ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وقد بلغت النفقات ٢٨٧,٩ مليون دولار، مما أسفر عن رصيد غير مستعمل قدره ٤,١ ملايين دولار، نتيجة لخفض قوام البعثة وانحسار تكاليفها المكرسة المتصلة بعمليات النقل الجوي. وبذا يكون معدل الأداء المالي قد بلغ ٩٨,٦ في المائة. وترد في الفقرة ٢٣ من الوثيقة A/58/636 قائمة بالمقررات التي يتوخى من الجمعية العامة أن تتخذها.

٢١ - ولاحظت مديرة الشعبة أيضا أن مجلس الأمن عمد، بموجب قراره ١٥٤٣ (٢٠٠٤)، إلى تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية فترة ستة أشهر، على أن تمدد هذه الولاية فترة ستة أشهر أخيرة تنتهي في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. كذلك، أذنت الجمعية العامة للأمين العام، بقرارها ٢٦٠/٥٨ باء المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بالدخول خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ في التزامات بمبلغ ٣٠,٥ مليون دولار تمت قسمتها على الدول الأعضاء. وتبلغ الميزانية المقترحة للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ما يقدر بـ ٨٥,٣ مليون دولار، وهو مبلغ يقل بنسبة ٥٩ في المائة (١٢٣,٥ مليون دولار) عن مبلغ الاعتماد المرصود للسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ (٢٠٨,٨ ملايين دولار)، ويعود ذلك إلى انحسار عدد الأفراد والولاية الجديدة للبعثة. وسوف يخصص مبلغ ٧٧,٢ مليون دولار لتمويل سير عمل البعثة خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. أما الرصيد البالغ ٨,١ ملايين دولار للفترة الممتدة من ٢١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، فسوف يتيح الشروع في أنشطة التصفية. وأشارت المديرة إلى أن الفقرة ٣٨ من الوثيقة A/59/290 تتضمن المقررات التي يتوخى من الجمعية العامة أن تتخذها بهذا الشأن.

٢٢ - **السيد كوزنيتسوف** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية عن الأداء المالي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية للسنة المالية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ومشروع الميزانية للسنة المالية

الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/59/384). وأوصت اللجنة بتخفيض المبلغ الذي طلب الأمين العام توفيره للسنة المالية المقبلة بمقدار ٧٠٠ ١٧٩ دولار بحيث يصبح ٧٠٠ ١٥٣ ٨٥ دولار. وقال إن معدل الأداء المالي في السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بلغ ٩٨,٦ في المائة. وأضاف أن بوسع الأمانة العامة، بالتالي، أن تقدم تقديرات أدق باستخدام أحدث البيانات الفعلية، بدلا من اعتماد التكاليف الموحدة. وقال إنه نظرا لحجم التعديلات المتعلقة بالسنة المالية السابقة، ينبغي للأمانة العامة اتخاذ تدابير إضافية لتحسين الأداء المالي ومتابعته.

٢٣ - و فيما يتعلق بالميزانية المقترحة للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، قال إن اللجنة أوصت في الفقرة ٢٥ من تقريرها بأن تستخدم المنظمة بقدر الإمكان موظفين إداريين وموظفين من فئة الخدمات العامة على المستوى الوطني. وتابع يقول إن اللجنة توافق بصفة عامة على ملاك الموظفين المقترح، وذلك فيما عدا الاستثناءات الواردة في الفقرات ٢٨ و ٣١ و ٣٤ من تقريرها. وأشار إلى أن الفقرة ٣٧ تتضمن تحفظات اللجنة على المقترحات المتعلقة بالسفر. وقال إن اللجنة تأمل في أن يبين تقرير الأداء المالي وفورات ناجمة عن تخلي البعثة تدريجيا عن بعض المعدات (الفقرة ٤٠)، وإنهائها عقود استئجار المباني والمعدات. وأخيرا، أكد في معرض حديثه عن الفقرة ٤١ على أهمية التعاون بين الوكالات التي تعمل على تعزيز قدرات تيمور - ليشتي.

٢٤ - **السيد الخويزن** (هولندا): متكلما بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة لعضوية الاتحاد (بلغاريا، وتركيا، ورومانيا، وكرواتيا)؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب (ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود) وكذلك بالنيابة عن أيسلندا، وليختنشتاين، والنرويج: قال إن الاتحاد الأوروبي يسهم بقدر كبير من الموارد البشرية، خاصة فيما يخص الوحدات العسكرية والشرطة المدنية، كما أنه يقدم جماعيا أكبر مساهمة في ميزانيات عمليات حفظ السلام. وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي ينوي بالتالي السعي لضمان تنفيذ هذه البعثات لولاياتها بأكبر قدر ممكن من الفعالية وحصولها على الموارد المالية اللازمة. وأكد بهذا الصدد على جدوى أساليب الميزنة على أساس النتائج، مما يضمن الفعالية والشفافية. وتابع يقول إن الاتحاد الأوروبي يوجه الانتباه إلى المسائل المشتركة بين القطاعات، التي لم يتسن إمعان النظر فيها خلال شهر أيار/مايو على نحو ما كان يرجو الاتحاد بسبب ضيق الوقت وكون الوثائق المطلوبة غير جاهزة. وأشار إلى أن الاتحاد ينوي الرجوع إلى هذه المسائل عند النظر في الميزانيات المعروضة على اللجنة. وأضاف أن الاتحاد مستعد للنظر في الميزانية المنقحة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية دون سابق إشعار، لتمكينها من تأدية مهمتها، غير أنه يصر على أن تُقدَّم الميزانيات البرنامجية المقترحة في المستقبل قبل الموعد بوقت كاف.

٢٥ - ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالنماذج المتكاملة التي وضعتها الأمانة لهياكل البعثات الجديدة، غير أنه أشار إلى ضرورة تطبيق هذه النماذج بمرونة لتفادي التضخم المفرط في الملاك، وتداخل الأنشطة، وإضعاف المسؤوليات، وتضخيم الرتب، وتجزئة الوظائف، وهي مشاكل حذرت اللجنة الاستشارية الأمانة العامة منها.

٢٦ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يوافق على ملاحظات اللجنة الاستشارية فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية. وأضاف يقول إن الاتحاد يدعو الأمانة إلى زيادة استخدام أساليب الميزنة على أساس النتائج بغية تعزيز دقة تقديرات الميزانية ومؤشرات الإنجاز وتفادي التجاوزات الكبيرة، من قبيل التجاوز الذي حصل فيما يتعلق بالسفر. وقال إن الاتحاد، على غرار اللجنة الاستشارية، يعتبر أن

استخدام الموظفين المسؤولين عن التوجيه التنفيذي والإدارة ينبغي أن يتم على المستوى الوطني ليكون من السهل تعزيز القدرات الوطنية، كما أنه يوافق على الملاحظات التي أبدتها اللجنة بخصوص عدد الوظائف مشيرا إلى أنه يبدو من المفروض خفض رتب الوظائف عموما نظرا للتخفيض في ملاك الموظفين.

٢٧ - **السيدة وهاب** (إندونيسيا): قالت إن بلدها ما فتئ يساند أنشطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، وأحاطت علما بالتدابير المتخذة لضمان الحكم الذاتي في تيمور الشرقية وتمكين الحكومة من بلوغ أهدافها. وأكدت أن من الضروري أن تحصل البعثة على التمويل المناسب لكي تستطيع إنهاء أعمالها في أيار/مايو ٢٠٠٥. وعلى الرغم من أن وفدها يود الحصول على إيضاحات بشأن بعض مؤشرات الإنجاز التي ذكرها الأمين العام في الوثيقة A/59/290، فإنه يؤيد توصيات اللجنة الاستشارية، لا سيما تلك التي تحث البعثة على استخدام موظفين محليين، حيث أن إحدى مهام البعثة الأساسية تتمثل في تسهيل عملية تعزيز القدرات الوطنية.

٢٨ - **السيد ليدا** (اليابان): قال إن من المهم أن تنتهز بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية فرصة تمديد ولايتها مرة أخرى للانتهاء من عملية الانتقال من أنشطة حفظ السلام إلى الأنشطة الإنمائية، وأضاف يقول إن مشروع الميزانية يُعتبر معقولا ومن شأنه تسهيل تحقيق الأهداف المنشودة. وتابع يقول إنه يوافق على التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية في الفقرة ٢٥ من تقريرها (A/59/384) والداعية إلى أن تسعى البعثة لاستخدام موظفين إداريين وموظفين من فئة الخدمات العامة على المستوى المحلي من أجل الإسهام في تعزيز القدرات الوطنية، ودعا الأمين العام إلى تنفيذ هذه التوصيات. وقال إن الوحدة اليابانية غادرت تيمور - ليشتي لدى انتهاء مهمتها بعد أن منحت حكومة تيمور الشرقية معدات تستخدم في الهندسة المدنية تسمح لها بتحسين الظروف المعيشية للسكان.

البند ١٥٥ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (A/59/288 و A/59/390)

٢٩ - **السيدة بولارد** (مديرة شعبة تمويل بعثات حفظ السلام): عرضت التقرير عن ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ أيار/مايو ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/59/288)، وأشارت إلى أن البعثة أُنشئت بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤) لمدة ستة أشهر أولية وأن الجمعية العامة أذنت للأمين العام في قرارها ٣١١/٥٨ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بالدخول في التزامات قدرها ١٧٢,٥ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وقالت إن الميزانية المقترحة للفترة من ١ أيار/مايو ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بلغت ٤٢٨,٣ مليون دولار، منها ٤٩,٥ مليونا للفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، و ٣٧٩ مليونا للسنة المالية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وأضافت تقول إن الميزانية المقترحة تغطي النشر التدريجي للأفراد العسكريين والموظفين المدنيين (٥ ٨٤٤ من أفراد الوحدات العسكرية، و ١ ٦٢٢ شرطيا منهم ٧٥٠ في وحدات مشكَّلة، و ٤٨٢ موظفا دوليا، و ٥٤٩ موظفا وطنيا، و ١٥٣ من متطوعي الأمم المتحدة)، واستبدال المعدات المأخوذة من المخزون الاحتياطي الاستراتيجي (٢٩ مليون دولار). وأشارت المديرة إلى المقررات التي دُعيت الجمعية العامة إلى اتخاذها في الفقرة ٨٤ من التقرير.

٣٠ - **السيد كوزنيتسوف** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة عن مشروع ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة

من ١ أيار/مايو ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/59/390) وقال إن اللجنة كانت قد قدرت بأنه كان من الممكن تخفيض مستوى الموارد المقترح بمقدار ٤٠٠ ٣١٢ ٩ دولار، غير أنها أوصت برصد اعتماد يعادل إجمالي تقديرات الميزانية حسبما قدمه الأمين العام لكي تتمكن البعثة من التصدي لآثار الإعصار جان. وطلب أن يبين تقرير الأداء المالي الآثار المالية للأضرار الناجمة عن الإعصار.

٣١ - وقال إن التقرير عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي يتيح الفرصة للجنة للإدلاء بملاحظات بشأن الهيكل النموذجي الذي اقترحه الأمين العام للبعثات المتوسطة. وقال إن اللجنة استنارت، حيثما كان ذلك مناسبا، بالملاحظات والتوصيات الواردة في الفقرات من ١٧ إلى ٢٧ من تقريرها عن البعثة لإعداد تقريريها عن مشروع الميزانية لكل من عملية الأمم المتحدة في بوروندي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وأنها ستستمر في اتباع هذا النهج في المستقبل إذا لم يكن لدى الجمعية العامة اعتراض على ذلك. وقال إنه يستحسن، بالتالي، النظر في مجمل هذه التقارير ومقارنتها ببعضها. وقال إن اللجنة قد أُتيحت لها الفرصة في الماضي للإعراب عن بعض من مشاغلها عند النظر في الهيكل النموذجي الأولي المقترح لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقال إنه تطرق إلى هذه المشاغل مرة أخرى في الفقرة ١٩ من التقرير عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إذ تبين له أن الأمانة العامة لم تتخذ جميع التدابير اللازمة لحل المشاكل المعروضة عليها، وعلى الأخص المشاكل ذات الصلة بتجزئة الوظائف والغموض المحيط بالهياكل الهرمية وتضخيم رتب الوظائف.

٣٢ - ومضى يقول إن اللجنة ترى أنه ينبغي، فيما يختص ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بالتحديد، أن تكون وظيفة نائب الممثل الخاص المعني بتنسيق المساعدات الإنسانية والأنشطة الإنمائية برتبة مد-٢ (الفقرة ٢٢) إلا إذا أنيطت بالوظيفة مهام ومسؤوليات تبرر بصورة واضحة تصنيفها على مستوى أعلى، كما ترى اللجنة وجوب تفادي اعتماد هياكل البعثة نفسها في مكتب الممثل الخاص أو نائب الممثل الخاص (الفقرة ٢٣).

٣٣ - واسترسل قائلا إن اللجنة توصي بإعادة النظر في ملاك موظفي البعثة في نهاية الاستعراض المطلوب في الفقرة ٢٦ من التقرير حيث إن توصيات اللجنة المتعلقة بملاك الموظفين (الفقرة ٢٧) تستند إلى الموقف الذي عبرت عنه بخصوص هيكل البعثة. وقال إنه يلاحظ من ناحية أخرى حالات التأخير في نشر الوحدات ويوصي بتطبيق عامل تأخير انتشار الوحدات بمستوى معقول هو ١٥ في المائة (الفقرة ١٠)، كما طلب بذل مجهود لتخفيض تكاليف حصص الإعاشة (الفقرة ١١). وفيما يتعلق بتكاليف التشغيل (الفقرات من ٢٨ إلى ٣٣ من التقرير)، قال إن اللجنة تتوقع، في جملة أمور، تحقيق وفورات في تكاليف المياه المعبأة في زجاجات (الفقرة ٢٩) وتوصي بأن تتضمن الطلبات على الموارد فيما يتعلق بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمرافق والهياكل الأساسية جداول زمنية تحدد مهلة إنجاز المشاريع، وبأن تبين تقارير الأداء مركز تنفيذها (الفقرة ٣٢).

٣٤ - واختتم قائلا إن اللجنة الاستشارية لا تنوي بطبيعة الحال معاملة بعثات أو مناطق معينة معاملة أقسى من معاملة بعضها الآخر وإن اللجنة تود مرة أخرى أن تسترعي انتباه الوفود إلى أهمية عدم النظر في تقاريرها على نحو منفصل حيث إن المبادئ المطبقة في إعداد التقرير عن بعثة الأمم

المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي اعتمدت أيضا في بعثات أخرى وسيستمر اعتمادها رهنا بموافقة الجمعية العامة.

٣٥ - **السيد الخويزن** (هولندا): متكلما بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة لعضوية الاتحاد (بلغاريا، وتركيا، ورومانيا، وكرواتيا)؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها (ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود)، وكذلك بالنيابة عن أيسلندا، وليختنشتاين، والنرويج: قال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد الملاحظات التي أدلت بها اللجنة الاستشارية بخصوص مشروع ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وقال إن الاتحاد يهنئ الأمانة العامة على استخدامها أساليب الميزنة على أساس النتائج، غير أنه يخشى أن يؤدي تعدد الوحدات الإدارية الصغيرة إلى إضعاف فعالية البعثة. وقال إن الاتحاد يرى أن مكتب الممثل الخاص للأمين العام ينبغي ألا ينطوي على هياكل البعثة نفسها. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يوافق على توصيات اللجنة فيما يتعلق بعدد المناصب ويعي جيدا ضرورة إتاحة وظائف من الرتب اللازمة للممثل الخاص لتمكينه من تأدية مهمته. وأخيرا قال إن الاتحاد يود الحصول على إيضاحات بشأن التوصية التي دعت فيها اللجنة إلى رصد اعتماد يعادل إجمالي تقديرات الميزانية المقدمة من الأمين العام لكي تتمكن البعثة من مواجهة نتائج الإعصار جان.

٣٦ - **السيد رينو** (البرازيل): متكلما أيضا بالنيابة عن البلدان التالية: الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، وبنما، وبوليفيا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس: أشار إلى ما توليه بلدان أمريكا اللاتينية من أهمية لإسهام البعثة إسهاما فعليا في إعادة المؤسسات الديمقراطية، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي. وقال إن هذه البلدان توافق على مستوى الموارد المحدد في الوثيقة A/59/288، الذي يبرره نطاق ولاية البعثة. وقال إن بلدان أمريكا اللاتينية تدعو الأمانة العامة إلى مضاعفة جهودها لتزويد البعثة بالهياكل الأساسية الضرورية لكي تتمكن من نشر قواتها نشرا كاملا. ففي الواقع، إن البعثة لا تضم، بعد مضي أربعة أشهر على بدء أعمالها، سوى ٤٠ في المائة من العنصر العسكري وأقل من ٢٠ في المائة من العنصر المدني اللذين نص عليهما القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤). من ناحية أخرى، قال إن الحالة الناشئة عن هبوب الإعصار جان توجب اتخاذ تدابير استثنائية غير أنه ينبغي ألا تشكل الصيغة المقترحة سابقة للبعثات الأخرى.

٣٧ - **السيد رامـلال** (ترينيداد وتوباغو): قال متكلما بالنيابة عن بلدان الجماعة الكاريبية، إنه يحيط علما مع الارتياح بمشروع ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وأضاف أنه واثق من أن الهيكل المتعدد الأبعاد للبعثة سيسهل إعادة سيادة القانون في هايتي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وبالتالي، فإنه يحث الجمعية العامة على الموافقة على المبلغ الذي طلبه الأمين العام، على نحو ما أوصت به اللجنة الاستشارية مع توجيه الانتباه إلى الآثار المترتبة على الإعصار جان في عمليات البعثة.

٣٨ - **السيد بوليدو ليون** (فنزويلا): أعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي أن تتمتع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بالمرونة المالية التي تحتاج إليها لتنفيذ ولايتها والإسهام في إعادة المؤسسات الديمقراطية وتعزيز التنمية في هايتي. وقال إن حكومته عرضت تقديم المساعدة إلى بلدان الجماعة الكاريبية التي عانت من مرور الإعصارين إيفان وجان. وقال إن الحكومة أذنت بدفع مليون دولار لتمويل عملية تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ

لصالح شعب هايتي واستأجرت طائرة لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ.

٣٩ - **السيد توريس ليبوري** (الأرجنتين): أعاد التوكيد على الأهمية التي يوليها بلده لتنفيذ ولاية البعثة. وقال إن تسوية الصراعات بالطرق السلمية وإعادة الديمقراطية في هايتي هما في طليعة المشاغل السياسية والإنسانية لأمريكا اللاتينية. وأضاف أن الدليل الواضح على هذا الاهتمام يتمثل في كون بلدان المنطقة، وفرت ٩٠ في المائة من القوات العسكرية وقوات الشرطة التي نُشرت في هايتي في آب/أغسطس ٢٠٠٤ والتي وُضعت تحت قيادة برازيلية. وقال إن الممثل الخاص للأمين العام من شيلي. وأشار إلى أن دولا أخرى تقدم مساعدات إنسانية ثنائية لهايتي.

٤٠ - وأضاف قائلا إن الوحدة الأرجنتينية تحققت من الطابع الملح للاحتياجات، وكذلك من الدمار الهائل الذي سببه الإعصار جان، مما اضطر بعثة الأمم المتحدة على توسيع نطاق عملها، واعتبر أنه ينبغي تزويد البعثة بجميع الوسائل الضرورية لإنجاز مهمتها. وقال إن الأرجنتين تدعو اللجنة إلى الموافقة على الميزانية التي قدمها الأمين العام (A/59/288)، مع مراعاة الملاحظات التي أدلت بها اللجنة الاستشارية (A/59/390). واختتم قائلا إنه ينبغي أن يحصل نائب الممثل الخاص على دعم مؤسسي مناسب، وإن وظيفة من الرتبة مد - ١ تكون الأنسب له نظرا للمهام الموكلة إليه.

٤١ - **السيدة غويكوتشيا** (كوبا): أعربت عن رغبتها في أن تعمم على أعضاء اللجنة البيانات التي أدلت بها مديرة شعبة تمويل عمليات حفظ السلام. ولاحظت بارتياح أن تقنيات الميزنة على أساس النتائج قد استعملت في حالة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ولكنها أعربت عن قلقها إذ أن بعض الإشارات الواردة في الجدول المعنون ''العنصر ١'' (A/59/288) لا تمت بصلة إلى أحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤). فبينما لم يتضمن القرار أي ذكر للتعبير ''التدخل''، إن هذا المصطلح يرد في وصف مؤشر الإنجاز ١-١-١. وأضافت تقول إن أربع مدن ذكرت في البند ١-٣-٤ من مؤشرات الإنجاز، دون أن يكون لها أي علاقة بالنواتج. وعلاوة على ذلك، يبدو أن للعوامل الخارجية صلة مباشرة بالإنجاز المتوقع ١-٤؛ وكان من الفروض أن يخصص لها جدول منفصل. أما الإنجاز المتوقع ٢-٣ في العنصر ٢ الذي يتضمن مفهوم ''انتخابات ذات مصداقية'' مع ما يفرضه ذلك من حكم اعتباري، فلا أثر له في الولاية التي حددها مجلس الأمن بموجب الفقرة الفرعية (ج) من الجزء ثانيا من قراره.

٤٢ - وبالإشارة إلى الفقرة ٤٩ وإلى التوصية ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الاستشارية، قالت إن وفدها يرى أن مهام نائب الممثل الخاص لتنسيق المساعدة الإنسانية والأنشطة الإنمائية وللاضطلاع أيضا بمسؤوليات المنسق المقيم، هي مهام أساسية. وذكرت بأن الأنشطة التي تضطلع بها هيئات الأمم المتحدة بموجب الفقرة ١٣ من القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤) ينبغي أن تسهم في إنجاز ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وأعربت عن أملها في مراعاة هدف تحقيق التنمية على الأجل الطويل.

٤٣ - وأضافت تقول إن وفدها يود الإشارة، فيما يتعلق بالصيغة الإسبانية لتقرير اللجنة الاستشارية، إلى أن عبارة ''indicadores de progreso'' الواردة في الفقرة ٦، قد تفضل على عبارة ''indicagores del desempaño''، وأنه كان من المفروض أن يكون رقم فقرة الاستنتاجات هو ٣٦ وليس ٣٥.

٤٤ - وفيما يتعلق بتكوين بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي الوارد وصفه في الفقرة ١٧ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/59/390)، قالت إن وفدها يود معرفة

ما إذا كان النهج ذاته قد طبق على بعثات أخرى. وقد جرى التوضيح في الفقرة ٢٢ من تقرير اللجنة الاستشارية أن رتبة نائب الممثل الخاص ينبغي أن تحدد على أساس كل حالة على حدة. وأعربت عن رغبة وفدها في معرفة الأسباب التي حدت باللجنة الاستشارية إلى أن توصي في هذه الحالة بمنصب برتبة مد - ٢.

٤٥ - **السيد كازو** (هايتي): شكر المجتمع الدولي على التضامن الذي تحلى به إزاء بلده. وأعرب عن امتنانه تجاه كل الذين عكفوا على بحث الوثائق المتعلقة بمشروع ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وقال إن هذه البعثة ملزمة بالسهر على الاستعمال الرشيد والفعال للموارد التي وضعت تحت تصرفها بحيث تتمكن من التدخل في الظروف الاستثنائية. وذكّر أن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي اضطرت على تحمل نفقات غير متوقعة عند هبوب الإعصار جين الذي خلّف خسائر مروعة في الأرواح وأضرارا مادية كبيرة. وأكد على ضرورة استخدام موظفين على المستوى المحلي تعزيزا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد وللاستقرار والسلام. وأكد مجددا على تمسك وفده بهدفي الشفافية والفعالية.

٤٦ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): تلقت بارتياح كون الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والبالغة ٣٧٩ مليون دولار، بما في ذلك الالتزامات التي سبق أن أذن الدخول فيها، كانت على مستوى الولاية الواسعة التي أسندت إلى البعثة. ويتوجب على الجمعية العامة الموافقة عليها. وأعربت عن أملها في أن تشرح اللجنة الاستشارية على نحو مفصل التعديلات التي توصي بإدخالها على الملاك وأحاطت علما بالملاحظات التي أبداها وفد الأرجنتين في هذا الصدد. وأعربت عن أملها أيضا في أن تتمكن الأمانة من تقديم توضيحات بشأن ما يمكن أن يترتب من آثار على التخفيضات المقترحة.

٤٧ - واسترسلت تقول إن وفدها حريص على التأكيد على أنه ينبغي عند بحث مشاريع ميزانيات بعثات حفظ السلام، النظر ليس فقط في المبررات المالية للمقترحات المقدمة، بل أيضا في الطابع الخاص لكل بعثة وأوجه تعقيدها وولايتها والظروف الخاصة بسير عملها. أضافت تقول إن وفدها سيستند إلى هذا المبدأ عند بحث توصيات اللجنة الاستشارية ذات الصلة بتزويد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بالموظفين. وأحاطت علما بالملاحظات التي أوردتها اللجنة في الفقرة ١٩ وفي الفقرات من ٢١ إلى ٢٤ من تقريرها (A/59/390) فيما يتعلق بالطابع المتعدد الأبعاد لهيكل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وأوجه التشابه مع بعثات أخرى والنموذج العام الذي توصي الأمانة العامة باعتماده بالنسبة للبعثات المماثلة. واستدركت تقول إنه لا بد من الحفاظ على شيء من المرونة حتى تؤخذ خصائص كل بعثة في الاعتبار، وأن ينظر في مسألة التزويد بالموظفين على أساس كل حالة على حدة.

٤٨ - ومضت قائلة إن وفدها يؤيد النهج المتكامل لحفظ السلام لأن السلام والتنمية هما شرطان لا ينفكان لإيجاد تسوية دائمة للصراعات. وهو الحال بالنسبة لهايتي حيث أن مشاكلها المتعددة والمترابطة تتطلب حلولا منسقة. ومن شأن تعيين نائب للممثل الخاص تكلف بتنسيق المساعدة الإنسانية والأنشطة الإنمائية أن يسهل التنسيق بين البعثة والكيانات الأخرى المعنية. وتجدر الإشارة إلى أن شاغل هذا المنصب يقوم، إلى جانب الاضطلاع بمسؤولياته كمنسق مقيم، بتنظيم عمل الوحدات المسؤولة عن البرامج الخاصة بحماية الطفل، ومسائل المساواة بين الجنسين وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز. ويكتسي دوره طابعا سياسيا وينبغي أن يتمكن من الوصول إلى الهيئات المختصة التابعة لأصحاب المصلحة الآخرين. ولهذا السبب، ينبغي أن تكون له رتبة أمين عام المساعد.

٤٩ - **السيد إيدا** (اليابان): قال إن وفده يؤيد توصية اللجنة الاستشارية المتعلقة بهيكل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ولما كانت تنمية قدرات البلد عملية أساسية، فهو يرغب في الحصول على توضيحات بشأن طرق التعاون المتوقعة بين البعثة ووكالات الأمم المتحدة كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مثلا. وفي هذا الصدد، قال إن وفده يعتبر أن الاستعانة بموظفين يستخدمون على المستوى الوطني أمر يتسم بالأهمية وأنه يؤيد توصية اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ١٦ من تقريرها. ولاحظ أن العنصر المدني الدولي أكثر ضخامة نسبيا مما هو عليه في البعثات الأخرى وأن نسبة الموظفين المستخدمين على المستوى الوطني أقل ضمن هذه الفئة. ودعا الأمانة العامة إلى تقديم توضيحات بهذا الشأن. ومن جهة أخرى، فإن بلده يعي الصعوبات البالغة التي أحدثها إعصار جين في هايتي، غير أنه يرى أن توصية اللجنة الواردة في الفقرة ٣٦ من تقريرها تثير تساؤلات من الناحية التقنية.

٥٠ - **السيدة أودو** (نيجيريا): أعربت، على غرار مندوبة كوبا، عن رغبتها في أن تعمم على الوفود بيانات رئيسة شعبة تمويل عمليات حفظ السلام ورئيس اللجنة الاستشارية. وقالت إن بلدها، على غرار جنوب أفريقيا، يرى أنه يتعين أن تراعى الظروف الخاصة لكل بعثة، مثل العواقب المشؤومة لإعصار جين. وفيما يتعلق باستعمال نموذج لهيكل البعثات، فمن الأنسب التحلي بالمرونة وفقا لتوصية اللجنة بالذات الواردة في الفقرة ٢٦ من تقريرها، واتخاذ القرارات على أساس كل حالة على حدة.

٥١ - **السيد كوزنيتسوف** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): أوضح أن نماذج الهيكل التي تشير إليها اللجنة الاستشارية في تقاريرها عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وعملية الأمم المتحدة في بوروندي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وضعتها الأمانة العامة وسبق أن بحثتها اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة في أيار/مايو ٢٠٠٤. وقال إن اللجنة تهنئ الأمانة العامة على هذه المحاولة لتوحيد هيكل هذه البعثات الثلاث، المتكاملة وذات الحجم المتوسط (تقدر ميزانيتها بمبلغ ٣٥٠ مليون دولار). واستدرك قائلا إن الهيكل المقترح يثير مشاكل تناولت اللجنة ما يتعلق منها ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في الفقرتين ١٧ و ٢٦ من تقريرها.

٥٢ - وبالإشارة إلى الشواغل التي أعرب عنها وفد كوبا، أكد رئيس اللجنة الاستشارية أن اللجنة تطبق دائما نفس المبادئ لدى تقييمها المقترحات المتعلقة بهيكل البعثات. وللتأكد من ذلك، يكفي الرجوع إلى الملاحظات الواردة في تقاريرها عن تمويل البعثات المعنية.

٥٣ - أما فيما يتعلق بالأسباب التي حدت باللجنة إلى التوصية بتصنيف منصب نائب الممثل الخاص لتنسيق المساعدة الإنسانية والأنشطة الإنمائية في مستوى الرتبة مد - ٢، قال إن اللجنة الاستشارية رجعت إلى المناقشات التي جرت في أيار/مايو، في إطار بحث مشروع ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وترى اللجنة أن المعلومات المقدمة في الميزانيات البرنامجية المقترحة بشأن طبيعة ونطاق البعثة المعنية وقوامها وهيكلها لا تبرر منح رتبة أمين عام مساعد لنائب الممثل الخاص. ومن جهة أخرى، فإن طرائق تمويل هذا المنصب ليست واضحة. ففي أيار/مايو ٢٠٠٤، أوضحت الأمانة العامة في إطار بحث ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أن شاغل هذا المنصب، وهو برتبة مد - ٢، سيوضع تحت تصرف البعثة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأن البعثة لن تتحمل سوى الفرق بين راتب مدير برتبة مد - ٢ وراتب أمين عام مساعد. وإلا أن الميزانيات البرنامجية المقترحة، التي هي مدار البحث، تبين أن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ستتحمل

كامل راتب شاغل ذلك المنصب، وأضاف يقول إن الميزانيات البرنامجية المقترحة تثير مسألة شروط الخدمة لشاغل ذلك المنصب. ومن ثم فإن اللجنة الاستشارية بحاجة إلى تلقي توضيحات للنظر تفصيلا في الاقتراح الخاص بهذا المنصب.

٥٤ - وقد لاحظت اللجنة الاستشارية أوجه عدم الاتساق في نموذج الهيكل. ففي حالة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي مثلا، تندرج أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إطار اختصاص نائب الممثل الخاص لتنسيق المساعدة الإنسانية والأنشطة الإنمائية. وفي بعثات أخرى، تكون تلك الأنشطة من اختصاص نائب المبعوث الخاص الرئيسي. وينطبق ذلك أيضا على الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان. وعليه، فإن اللجنة الاستشارية تنتظر الحصول على توضيحات في هذا الصدد من الأمانة العامة. ومن جهة أخرى، يتعين استشارة صناديق وبرامج الأمم المتحدة بشأن الرتبة التي يتعين منحها لنائب الممثل الخاص المكلف بالاضطلاع بأنشطة يتوقف نجاحها، بدرجة كبيرة، على مشاركة تلك الهيئات.

٥٥ - وفي معرض رده على تعليق من ممثل اليابان، أوضح رئيس اللجنة الاستشارية أنه عند بحث الميزانيات البرنامجية المقترحة المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، لم يتيسر تخمين مقدار الأضرار التي تكبدتها البعثة ذاتها من جراء إعصار جين. ولكن ما علم هو أن الهياكل الأساسية للبعثة، ونظام الإرسال وأماكن إقامة أفراد الوحدات العسكرية قد تضررت. ويضاف إلى ذلك أن الوحدات العسكرية استعملت قسطا من مخزونات حصص الإعاشة والمياه الخاصة بها لمساعدة السكان. ولا بد وأن ينجم عن هذا الوضع الاستثنائي زيادة في الاحتياجات من التمويل، غير أن الأمين العام لا ينوي تقديم طلب إضافي في هذه المرحلة. وأضاف يقول إن اللجنة الاستشارية اعتبرت في بادئ الأمر أنه من الممكن تقليص الميزانية المقترحة بمبلغ ٩,٣ ملايين دولار، مليونا دولار منها تقريبا يتصل بحصص الإعاشة، ولكن نظرا بتطور الأحداث، رأت أنه من المستحسن ترك مجال يمكن البعثة من التصرف بهذا المبلغ، علما بأنه يتعين عليها الإبلاغ عن أوجه استعمال هذا المبلغ في تقريرها عن الأداء المالي. وأكد رئيس اللجنة الاستشارية على أن الأمر لا يتعلق بتمويل مساعدة إنسانية، بل بإصلاح الأضرار التي تكبدتها البعثة.

٥٦ - **السيدة بولارد** (مديرة شعبة تمويل عمليات حفظ السلام): قالت إن أسئلة الوفود سيتم الرد عليها أثناء المشاورات غير الرسمية، وذلك بعد استشارة الشُعب الفنية المعنية في إدارة عمليات حفظ السلام.

٥٧ - **السيد ويتز** (أوروغواي): مشيرا إلى ملاحظة وفد البرازيل بشأن التوصية الواردة في الفقرة ١٠، أكد على أن حالات التأخر المسجلة في نشر أفراد الوحدات التابعة لأوروغواي والأرجنتين والبرازيل وشيلي، تعود إلى عدم كفاية الهياكل الأساسية للبعثة، التي ازدادت حدة بفعل الإعصار. فلا بد إذاً من تزويد البعثة بالموارد المالية التي تحتاج إليها حتى تتوفر فيها الهياكل الأساسية اللازمة.

٥٨ - **السيدة غويكوتشيا** (كوبا): قالت إن وفدها يقبل، على سبيل الاستثناء، بأن ترد الأمانة على أسئلة الوفود أثناء المشاورات غير الرسمية، ولكنها ستصر مستقبلا على أن تُبلّغ هذه الردود أثناء جلسة رسمية كيما تدوّن، على غرار الأسئلة، في المحاضر.

٥٩ - **السيد سيمانكاس** (المكسيك): رأى، على غرار ممثلة كوبا، أنه يتعين على الأمانة العامة أن ترد على أسئلة الوفود في جلسة رسمية. وفيما يتعلق بآثار إعصار جين، يأمل في أن تأخذ الأمانة في الاعتبار النداء العاجل الذي أطلق لتمويل مساعدة إنسانية في هايتي، والهدف من ذلك توفير جميع الموارد اللازمة مع تجنب أي ازدواجية أو تداخل.

٦٠ - **السيد بوليدو ليون** (فنزويلا): قال إنه يشاطر اللجنة الاستشارية الشواغل التي حملتها على تقديم اقتراح يقضي بترك مجال لتمكين البعثة من التصرف. إلا أنه ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أنه يتعين على اللجنة الخامسة مراعاة الإجراءات التي وضعتها بنفسها. فمن الصعب تخصيص أموال للأمانة العامة دون أن يكون تم الوقوف على كافة المبررات اللازمة. بالفعل، ينبغي عدم إرساء سابقة تكون مدعاة للأسف. ولعل رئيس اللجنة الاستشارية يقترح حلا مرضيا من الناحية التقنية خلال المشاورات غير الرسمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.